الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات صادر		
رقم	التاريخ	المرفقات
١٤١	٢٠٢١/٢/٤	تقرير ١٢ ورقة

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

القائم بأعمال الوكيل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون "

تحريراً في : ٤ / ٢ / ٢٠٢١

وارد
الإدارة العامة لمراقبي الحسابات
رقم ١١١٠ تاريخ ٢٠٢١/٣/٥٠

بطر،،،

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر
مراقب الحسابات
عن القوائم المـــــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠٢٠/١٢/٣١
****

إلى السادة / مســـاهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والدخل الشـامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة (فيما عدا ما سيرد لاحقا بهذا الشأن) ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء الرأى المتحفظ

فى ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التى امكن الحصول عليها **نشير الى ما يلى :-**

١ ـ تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشـركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت ـ بعد الإطلاع على الطبيعة القانونية لكل قطعة من الأراضي المذكورة (كما ورد بمرفقات الفتوى) ـ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية ـ قبل تحويلها إلى شركة مساهمة ـ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه

الأرض كان عن طرق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة ، وكذا فتوي رقم ١٦٨/١/٧ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ .

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـــد رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين الإلتزام بالفتاوى المشار إليها والأحكام الصادرة فى هذا الشان وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

٢- ضعف الترابط بين قطاعات الشركة المختلفة ادى الى تأخر الشركة فى رسملة بعض الاصول التى دخلت الخدمة يرجع بعضها الى عام ٢٠١٥ وقد بلغ ما امكن حصره منها نحو٣.٦ مليار جنيه تحملت الشركة عنها اهلاك خلال العام بنحو٧١٦ مليون جنيه دون اعمال معيار المحاسبة المصرية رقم (٥) .

يتعين بحث اسباب ذلك والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان واتخاذ الاجراءات اللازمة لتلافى ذلك مستقبلا.

٣- لم تتضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٧٣.٤ مليون جنيه ([1]) قيمة اصول دخلت الخدمة ولم يتم اضافتها للاصول واحتساب اهلاك لها بالمخالفة للفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية التي تضمنت " يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون متاحا للإستخدام ...إلخ" ،الأمر الذي أظهر حسابات الأصول الثابتة والتكوين الإستثماري بغير حقيقتهما بالإضافة إلى عدم تحميل حساب المصروفات بقيمة إهلاك تلك الأصول .

يتعين اجراء التصويب اللازم فى ضوء معايير المحاسبة المصرية فى هذا الشان مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٤ – تضمنت الاصول الثابته نحو ٢٥.٨ مليون جنيه ([2]) يمثل قيمة بعض الاصول الخاصة بالشركة وبعض شركات المجموعة.

يتعين تحميل كل شركة بما يخصها من تلك الاصول، مع مراعاة الاثر على الحسابات المختصة.

٥- مخالفة الشركة للبند رقم (١-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على :" عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع بصورة منفصلة فى قائمة المركز المالى وقد تبين إدراج نحو ٣٠٥ مليون جنيه قيمة بيع كوابل مستغنى عنها بحساب أرباح بيع مخلفات في حين أن تلك العملية تمثل بيع أصول ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة مع إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

٦ - ما زالت الشركة لم تقم بموافاتنا بنتائج جرد المرحلة الاولى من الجرد ببعض القطاعات الصادر بشانه القرار الادارى رقم ٢٠٩٨ فى ٢٠١٨/٦/١٤ والمتعلقة بالاراضى والمبانى والتى كان من المقرر الانتهاء منها فى

---

[1] - نحو ٦٦.١مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو ٧.٣مليون جنيه قيمة عقود دعم فني مدرجة بحساب المشروعات بقطاع المخازن بالرغم من بدء سريان تلك العقود وحصول الشركة على الخدمة المتعاقد عليها .

[2] - عقود ارقام ١/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢/٢٠١٩/٢٢١ ، ٢٢١/٢٠١٩/٢٢١، ٧/٢٠١٨/١٨ بقطاع الديوان .

٢٠١٩/٢/١٠ بالرغم من تكرار طلبها على مدار اكثر من سنتين من تاريخ نهاية الجرد كما لم يتم تاثير الحسابات والسجلات المختصة بنتائج الجرد المشار اليه فى ضوء المطابقات اللازمة فى هذا الشان ، وثال ذلك جرد أراضي و مباني قطاعي المخازن والدولي .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

٧- درجت الشركة ومنذ سنوات على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع **ضمن النشاط العادى لها** بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) وقد ترتب على تلك المعالجة غير الصحيحة اخضاع المخزون للاهلاك (بالخطا لظهوره ضمن الاصول) وبقيمة دفترية اقل(بقيمة مخصص الاهلاك المحسوب عنه)،ضعف الرقابة على اسعار بيع تلك السعات والتى يتم تحديدها استنادا لقيمة دفترية مخفضة على غير الحقيقة (لتلك السعات)، عدم صحة نتيجة البيع (من ربح اوخسارة) لهذه السعات نتيجة مقارنة القيمة البيعية بقيمة دفترية مخفضة وغير صحيحة ،استمرار الخطا فى حساب نتيجة البيع منذ سنوات وحتى تاريخه دون اعمال لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء .

فضلا عن عدم قيام الشركة بموافاتنا بنص الترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات وتجدر الاشارة الى ان رد الشركة فى هذا الشان جاء غير محدد وغير حاسما ويتضمن بعض المتناقضات حيث جاء برد الشركة انها تقدم خدمات دوائر IRU (**طبقا للبند الخامس الخاص بتاجيردوائر الاتصالات**) الا انها ناقضت ذلك الرد عند المعالجة المحاسبية حيث لم تقم بمعالجة ايرادات IRU على انها ايرادات تاجير عن عقد طويل الاجل يمتد لـ ١٥ عام ويجب الا يتم تحميل السنة المالية الا بما يخصها فقط من تلك الايرادات ، كما ان الشركة ناقضت الفقرة السابقة من ردها وذكرت فى فقرة اخرى من نفس الرد " **ان التاجير بنظام IRU يشبه فى جوهره البيع** " وبناء على ذلك تقوم الشركة بالاعتراف بايرادات ال١٥ عام على انها ايرادات سنة واحدة يتم تحميلها بالكامل على قائمة الدخل فى السنة التى يبرم فيها عقد الIRU ثم عادت وناقضت تلك الفقرة فى فقرة اخرى من نفس الرد وذكرت ان ايرادات الIRU ليست بيعا حيث انها فى نهاية العقد (١٥ عام) يتم الغاء تخصيص المسارات والسعات وتصبح الشركة المصرية للاتصالات حرية الاختيار فى اعادة تخصيصها لنفس العميل او غيره .

الامر الذى يتطلب من الشركة حسم طبيعة تلك الايرادات (هل هى ايرادات بيع ام ايرادات تاجير)وموافاتنا بالسند الذى يؤكد تلك الطبيعة واجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك الحسم وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وخاصة معيار رقم ٥ ـ السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والاخطاء ومعيار رقم ٢ المخزون ومراعاة ما يترتب على ذلك من اثار (مالية ـ قانونية) .

٨-عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومن مظاهر ذلك مايلى :-

أ ـ عدم استبعاد تكلفة بعض السعات المباعة خلال العام ومنها :-

(١) تكلفة عدد ١٥ تيرا ، عدد ٥٠ جيجا والمباعه لشركة جوجل خلال الربع الثانى لعام ٢٠٢٠ بقيمة بيعية ٣٥٨.٨ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ مليون دولار على مشروع mesh .

(٢) تكلفة عدد ١ g١٠ المباعة لشركة reliance Jio خلال شهرسبتمبر ٢٠٢٠ بقيمة بيعية نحو ٢.٤ مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٠ الف.

ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل

لنحو ١٦.٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC - orange – p c c w – ITC) على كوابل (EIG – TE-NORTH - IMEWE SMWE ٥) .

ج – تبين ان بعض الاستبعادات التى تمت من حساب الاصول تمت بقيم تقديرية بدلا من القيم الدفترية حددت هذه القيم التقديرية بمعرفة جهات فنية (غير متخصصة ماليا او محاسبيا) دون ان توافينا الشركة بالبيانات والمستندات التى اعتمدت عليها فى تلك المعالجة التقديرية والتى توضح مدى صحة هذه المعالجة واتفاقها مع معايير المحاسبة المصرية رغم الوعود المتكررة منذ سنوات (بالافادة) من قبل الشركة والخطابات المحررة للشركة فى هذا الشان واخرها الخطاب المؤرخ فى ٢٠٢١/١/١٢ .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم نحو موافاتنا بالبيانات والمستندات والاسس التى توضح صحة المعالجة المحاسبية وقيمها التى تتبناها الشركة والتى يجب ان تكون متفقة مع معايير المحاسبة المصرية

علما بانه قد ترتب على ماسبق ان هناك فروق لا زالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

* نحو ٥١.٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١.٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣.٤٦٦ مليون جنيه .

* **استبعاد تكلفه بعض الدوائر المباعه** على كوابل الشركه المختلفه خلال الفترة من٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعضها باقل من تكلفتها الدفتريه بنحو١٤٢.٣مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو١٢٣.٧ مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون خلال سبتمبر ٢٠١٨ - مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

د - عدم تضمين سجلات الأصول البيانات اللازمة التي تحقق الضبط الداخلي ، الأمر الذي ترتب عليه :-

*عدم وقوفنا على صحة الإستبعادات التي تمت بحسابات وسجلات الأصول فيما يخص كل من (كابل مينا البحرى والسعات المشتراة من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩) والبالغ قيمتهم نحو ٦٨.٩ مليون جنيه حيث تم الإستبعاد إعتمادا على خطاب الجهة الفنية (وهى جهة غير مختصة محاسبيا) ، فضلا عن عدم تحققنا من صحة نتيجة البيع وقيمة الاصول المتبقية بعد تلك الإستبعادات .

* لم نقف على كمية السعات الناتجة عن مشروع ALMESH NET WORK الخاص بربط محطات الانزال بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها ، والذي تم تعليته لحساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٩٥ مليون جنيه منذ عدة سنوات .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم والافادة .

٩ – تضمن التكوين الاستثمارى بعض الاصول التى لم يتم استغلالها والاستفادة منها منذ سنوات سابقة منها بلغ ما امكن حصره منها نحو ٧١٤ مليون جنيه

يتعين بحث اسباب عدم استغلالها طوال هذه المدة وتحديد مدى صلاحيتها من عدمه فى تاريخ الميزانية وتحديد ما طرا على قيمتها من تغيرات نتيجة التقادم التكنولوجى واتخاذ اللازم فى ضوء ذلك .

١٠- ضعف نظام الرقابة الداخلية على ارصدة وموجودات المخازن بالشركة والإعتمادات المستندية والحسابات ذات الصلة وذلك لعدم تفعيل الدورة المستندية بين قطاعات الشركة المختلفة مما ادى الى عدم التحقق من ارصدة وقيم بعض المخازن والحسابات ومن مظاهر ذلك :-

أ – تخفيض حساب المخزون "بقطاع التشغيل والصيانة " بنحو ٦٥ مليون جنيه منها نحو٤٣ مليون جنيه تم اضافتها للاصول الثابته خلال الربع الرابع للعام٢٠٢٠ والمتمثل فى قطع غيار لمهمات سبق ورودها وصرفها للاستخدام منذعام٢٠١٦ دون اضافتها للاصول فى حينه وتحميل المصروفات بنحو٢٢ مليون جنيه بدون مستندات مؤيدة للصرف من الجهات المختصة .

ب – مازال حساب الاعتمادات المستندية يتضمن نحو ١٠٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من ارصدة عقود تبين ورود مشمولها من قطع غيار لاجهزة مشروعات التراسل تم صرف بعضها للاستخدام منذ عام ٢٠١٨ دون تاثير ذلك على الحسابات المالية المختصة .

ج – تسوية نتائج فروق المطابقة (الزيادة والعجز) بين الجرد وحسابات مراقبة المخازن بقطاع المخازن والمشتريات بصافى – بالزيادة- بنحو ٥٤ مليون جنيه باعتبارها اضافات تم تقييمها وفقا لمتوسط سعر الاوراكل لعدم توافر العقود والفواتير الخاصة بها مقابل التعلية لحساب الموردين.

د – استمرار وجود فروق بين الارصدة الدفترية والفعلية بمخازن قطاعات الشركة المختلفة .

ه – عدم سلامة الاجراءات المخزنية المتبعة فى بعض مناطق قطاع شرق الدلتا وقد تم اعداد مذكرة تفصيلية فى هذا الشان بمعرفتنا تم رفعها للرئيس التنفيذى للشركة بخطابنا رقم ١٣٤ فى ٢٠٢١/٣/١ .

و - عدم اجراء الجرد المفاجئ بصفة دورية على موجودات المخازن بالمخالفة للمادة ٣٣ من لائحة تخزين الشركة فضلا عن عدم الانتهاء من اعداد القواعد التفصيلية للائحة التخزين والتى كان من المقرر الانتهاء من اعدادها فى ابريل ٢٠١٩.

ز – ما زال حساب مخزون تحت الفحص يتضمن قيمة رواتر و ريسفرات خاص شركة WE DATA بلغ اجمالى الاضافات والمنصرف خلال عام ٢٠٢٠ نحو ٢٥٤ مليون جنيه ونحو ٢٥٢.٣ مليون جنيه على التوالى وذلك على الرغم من عدم ملكية هذه الاصناف للشركة المصرية للاتصالات ولا يوجد منافع اقتصادية ذات جدوى تعود على الشركة منها فضلا عن تاثيرها غير الحقيقى على مؤشرات الشركة وتجدر الاشارة الى عدم التحقق من صحة حركة الاضافات والصرف خلال العام والرصيد فى ٢٠٢٠/١٢/٣١لعدم ادراجها ضمن منظومة اوراكل .

ح – اضافة نحو ٢١ مليون جنيه لمخزون قطاع التشغيل والصيانة بموجب محاضر فحص واستلام يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٥ مقابل تخفيض الاعتمادات المستندية ولم نتحقق من الوجود الفعلى لها فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ لعدم موافاتنا ببيان تلك الاصناف والمخازن المتواجدة بها .

يتعين احكام الرقابة الداخلية على المخزون واجراء التحقيق اللازم نحو عدم تفعيل الدورة المستندية الخاصة بالمخازن والحسابات المرتبطة مع موافاتنا بالمستندات المؤيدة للصرف واجراء التصويب اللازم .

١١– لم يتم إعداد وإرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والارصدة الدائنة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ للوقوف على مدى صحة تلك الارصدة.

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم نحو التصادق على ارصدة الحسابات المشار اليها وبما يتيح تسلمنا الردود عليها في الوقت المناسب .

١٢- لم نتحقق من صحة أرصدة عملاء بنحو ٣.٢ مليار منها نحو ٢.١ مليار جنيه مصري عملاء (دوائرداخل مصر – مقاصة – شركات تابعة) ونحو ١.١ مليار جنيه عملاء اتاحة تكميلية وذلك لعدم موافاتنا بالعديد من

البيانات بشان هؤلاء العملاء (وارصدتهم) بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بعدة خطابات واخرها الخطاب المؤرخ فى ٢٠٢١/٢/٢٨ **الامر الذى شكل قيدا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة لابداء الرأى بشان ذلك الرصيد والمطابقات المشار اليها ونتائجها .**

يتعين تحديد المسئوليه عما تقدم في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتى تنص على " يعتبر فى حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أوبما يطلبه من اوراق او بيانات فى الأعمال المقررة ....". لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

١٣- وجود قصور فى نظام الرقابة الداخلية بالشركة خاصة فيما يتعلق بالفصل بين المسئوليات الوظيفية (قطاعيا) حيث تبين قيام قطاع العلاقات التجارية فقط ومنفردا بالتعاقد مع العملاء واعداد ومراجعة واصدار الفواتير لهم وتحصيل الفواتير منهم ومتابعة التحصيل وحركة التعامل معهم والرصيد بحساب العملاء وذلك بمعزل عن القطاعات الاخرى خاصة الادارة المالية التى لا يوجد لديها تحليلات خاصة بهؤلاء العملاء .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشان والافادة .

١٤- عدم تضمين حساب العملاء الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ قيمة ضرائب المبيعات المسددة للمصلحة خلال السنوات السابقة والبالغة نحو ٤٠٩ مليون جنيه والمدرجة ضمن المدينين ، مما ترتب عليه عدم حساب إضمحلال على مديونية ضريبة القيمة المضافة الخاصة بأرصدة العملاء المحسوب عنها إضمحلال.
ويرتبط بذلك عدم قيام الشركة بحساب إضمحلال لمتأخرات عملاء بقطاع الدولي بلغت نحو ٢٣٣ مليون جنيه.

يتعين إضافة تلك الضريبة على حسابات العملاء مع حساب الإضمحلال اللازم بشأنها ، مع اجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة في هذا الشأن .

١٥- عدم موافاتنا بدراسة مخصص القضايا المرفوعة من وضد الشركة للوقوف على صحة المخصص المكون لهذا الغرض والبالغ قيمته نحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

يتعين دراسة مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة كافة الالتزامات المحتملة مع تدعيم المخصص بالمبالغ اللازمة لمواجهة تلك التعويضات بكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

١٦- بلغت إيرادات الدوائر I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥.٦ مليارجنيه ، هذا بالاضافة الى قيمة ايراد وتشغيل وصيانة IRU ,O&M بنحو ٣٦٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز **القومى لتنظيم الاتصالات** ولم يتبين لنا مدي خضوع تلك الإيرادات لرسوم الجهاز القومي ، وقد تم عقد عدة إجتماعات بين الشركة والجهاز في هذا الشأن دون حسم الأمر .

يتعين اتخاذ اللازم نحوحسم الامر لتحديد الرسوم المستحقة وعمل التصويب اللازم .

١٧- تم إدراج مبلغ نحو ٤١٠ مليون جنيه بحساب إيرادات النشاط قيمة بعض الدوائر بنظام IRU داخل مصر لشركات المحمول والتى يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على مكون تمويل ، الامر الذى ادى الى زيادة إيرادات النشاط على غير الحقيقة و ذلك بالمخالفة لما ورد بالمعيار رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء (الفقرات ٦٠-٦٥) والمتعلقة بوجود مكون تمويل مهم في العقد

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية.

١٨- تضمن حساب ايرادات استثمارات مالية مستحقه نحو ٩.٩ مليون جنيه المعادل لنحو ٦٣٢ الف دولار حصة الشركة المصرية للاتصالات من توزيعات ارباح شركة العرب سات عن اعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة لدى شركة العربسات.

١٩ـ تضمنت الايرادات و الحسابات الجارية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبالغ تقديرية بنحو ٩٩,٧٣٨ مليون جنيه منها :-

- **٦٠,٣٦٩ مليون جنيه** عمولة تحصيل VDSL لصالح الشركة المصرية للاتصالات .
- **١٧,٩٥٠ مليون جنيه** خدمات رسائل SMS المقدمة من الشركة المصرية لشركة WE DATA لعدم اشتمال نظام التشغيل الخاص بشبكة المحمول على نظام للتحاسب لهذة الخدمة ولم يتم اصدار فواتير لشركة WE DATA بقيمة هذة الخدمة .
- **١١,٩٦٢ مليون جنية** قيمة ايجار مبنى اكسيد .

يتعين العمل على سرعة تحديد المبالغ الفعلية لتلك الايرادات ومتابعة الحصول علي الفواتير الخاصة بها واجراء التسويات اللازمة .

٢٠- إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهـــلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة نظـرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، ونشير الى ان اجمالى المكالمات المرفوضة بقطاع غرب القاهرة فقط خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٦٨ الف مكالمة منها١٠٢٨ مكالمة دولية ،٦٧ الف مكالمة محمول .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات الفنية لتلافى المرفوضات والعمل على ضبط نظام الايراد .

٢١ - عدم صحة حساب المصروفات لعدم تحميله بنحو ١٣٧ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :-

* نحو ٨٤,٨ مليون جنيه قيمه الرسوم المستحقه لهيئه تنميه صناعه تكنولوجيا المعلومات عن جانب من إيرادات الشركه عن الفتره من يناير حتي ديسمبر ٢٠٢٠ والخاصة بكلاً من إيراد متنوع شركات (إيجار أنظمه تراسل –مواقع ٠٠٠٠) وأيراد تلغراف وتلكس .
* بنحو٣٢ مليون جنيه قيمة مصروفات صيانة تم رسملتها .
* بنحو ١٨,٢ مليون جنيه المتمثله فى نحو ١٢,٧ مليون جنيه قيمة اعمال الادارة والتشغيل والصيانه لشبكة ip core عن عام ٢٠١٨ والمدرجة بالارصدة المدينه ونحو ٥,٥ مليون جنيه نتيجة الخطا فى حساب الاهلاك بالنقص لانظمة الدعم الفنى .
* لم يتم تحميل المصروفات بنحو ٢ مليون جنيه قيمة مهمات تم صرفها من مخازن قطاع وسط الدلتا .

يتعين اجراء التصويب الازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة مع سرعة الاتفاق على اسس التحاسب مع هيئة تكنولوجيا المعلومات .

٢٢- قامت الشركة بتحميل حساب المصروفات بفوائد تمولية قدرها ١,٠٤١ مليار جنيه دون اعمال المعيار رقم ١٤ بشأن تكاليف الاقتراض .

الـــــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

١-عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الاصول الثابتة و سجلات الاصول الثابتة في٢٠٢٠/١٢/٣١ نتيجة لقيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية ، حيث تبين قيام الشركة بمطابقة تلك المحاضر مع محاضر جردها فى العام السابق - دون تحديد الاختلافات بينها وبين ما هو مثبت بسجلات الاصول الثابتة فى تاريخ الميزانية.

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالمدة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع موافاتنا بنتائج أعمال كل مرحلة من مراحل الجرد للوقوف على مدى تأثر حسابات وسجلات الأصول الثابتة بتلك النتائج.

٢- لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة ،ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن تسجيل الأراضي المملوكة لها ، ونشير إلى إستمرار وجود فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجـــــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادات مع موافاتنا بأسباب التوقف عن تسجيل الأراضي المملوكة للشركة .

٣- وجود العديد من الأصول غير المستغلة ([٣]) ومنها بعض الأراضي المشتراة ([٤]) وكذا مباني مقامة ([٥]) دون إستغلالها الأمر الذي عرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها فضلا عن صدور احكام قضائية لصالح الشركة لبعضها ولم تتمكن من تنفيذها ، وفي هذا الشأن نشير إلى أنه **أدى عدم إلتزام الشركة** بشروط إستغلال تلك الأراضي الواردة بعقود شراءها قيام بعض المحافظين بالغاء قرارات التخصيص وايقاف التعامل لحين التصرف بمعرفة كل محافظ وإلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية تسجيل بعض الاراضى وذلك تطبيقا للعقود المبرمة بينها وبين الشركة باحقيتها فى فسخ العقود فى حالة اخلال الشركة بشروط التعاقد واستحقاق هيئة المجتمعات لحق انتفاع مدة بقاء الارض فى حيازة الشركة ولازال رد الشركة متكرر وغير موضوعي حيث أفاد بأنه جارى الفحص مع الجهات الفنية والتجارية لبحث مدى إمكانية إستغلال الأرض المشار إليها وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء نتيجة الفحص ".

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول ، مع موافاتنا بخطة الشركة بشأن إستغلالها.

٤- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المقام على أرض غير مملوكة لها .

يتعين سرعة تقنين وضع ذلك المبنى ، مع إعادة حساب إهلاك تلك المباني فى ضوء ذلك.

٥- عدم قيام الشركة باى من الاجراءات اللازمة بشان موافقة الرئيس التنفيذى للشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٦ على استلام وتسليم بعض المواقع بين كل من الشركة المصرية للاتصالات والهيئة القومية لسكك حديد مصر وشركة MOT وذلك فى ضوء توجيهات واتفاقيات وزيرى النقل والاتصالات فى هذا الشان .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

---

[٣] - نحو٥٥٨ مليون جنيه قيمة حق استخدام خلال الاعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو١٤١ مليون جنيه ، نحو ٩٥ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعدد١.٨٣ فرعة لكابل TE-NORTH، نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر ، نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة مبنى سنترال الاوبرا ، بالاضافة الى عدم استغلال خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلى والشبكة الافتراضية والرقم الشخصى حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠ % وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٢٢ % و كابل TENORTH بنسبه ٣٥% وكابل smwe٥ بنسبه ٩١% وكابل smwe٣ بنسبة ٩٢% وكابل imewe بنسبه ٤٧ %.

[٤] - بنحو ٢٣مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بعدة قطاعات .

[٥] - نحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م٢،٢٦٣ ألف جنيه أرض سنترال الفيوم ، أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ ، عدد ١٦ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا ، مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، نحو ٧.٤٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، عدد ٣ أدوار خالية بمبنى سنترا التبين ، وعدد ٣أدوار خالية أيضا بسنترال ١٥ مايو ، مركز تحصيل بشارع حيدر بحلوان (عبارة عن شقة ومحل) قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١.٤٤٥ مليون جنيه واردة من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ،

٦- تضمنت حسابات الاصول بالخطا مبلغ نحو٢٩ مليون جنيه قيمة كل من اعمال انشاءات مركز بيانات بدروم مبنى اكسيد بالقرية الذكية لم يتم تهئيته للتشغيل (قطاع الديوان) ، وقيمة الدعم الفنى للعقد رقم ٦/٢٠٢٠/٢١١ لم يتم البدء في تنفيذه (قطاع النظم).

يتعين اجراء التصويب اللازم مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

٧- بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٧٢ مليار جنيه بعد خصم إضمـــــحلال بنحو ٤٧,٩ مليون جنيه ، وقد تبين بشانها مايلى :-

أ - استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات (٦) لم تجن منها أية عوائد نقدية بنحو ٤٩,٣ مليون جنيه وتحمل عنها خسائر اضمحلال بنحو ٤٦ مليون جنيه **فضلا عن عدم موافاتنا** بالدراسات اللازمة لتحديد خسائر الاضمحلال فى شركة الثريا والقيمة الاستردادية لذلك الاستثمارالبالغ قيمته بعد الاضمحلال لا شيئ فى ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتى بلغت نحو ٥١٤ مليون دولار فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بنسبة ٧٨,٥% من راس ما ل الشركة.

ب-- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو٦,٤ مليار جنيه . .

ج - لم نواف بكل من مستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤,٢ مليون جنيه فى ظل تخفيض حسابى الاستثماروالارصدة المدينة بقيمة الاضمحلال.

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

٨- تضمنت أرصدة العملاء مبالغ شابها إعتراضات من العملاء ولم يحسم الخلاف بشأنها منذ عدة سنوات طويلة منها ما يلي:-

أ - **نحو ١٥٧ مليون جنيه** طرف شركة WE DATA (٧).

ب - نحو ٥٣ مليون جنيه (قطاع الديوان العام) يخص عملاء خدمات BIT STREAM (٨) .

ج - نحو ٣٩,٦ مليون جنيه تخص اسعار التحاسب للقوى الكهربائية تخص شركة فودافون .

وتجدر الإشارة إلي وجود نحو ٣٤ مليون جنيه ، وكذا ٨٨ مليون جنيه بالأرصدة المدينة والدائنة على الترتيب لم نقف على طبيعتها .

يتعين بحث أسباب ما تقدم وإتخاذ اللإزم في هذا الشأن .

٩- تأخر الشركة في تفعيل توصية اللجنة المشكلة بقرار معالي السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥٨ لسنة ٢٠١٨ والقرار الوزاري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٩ (لدراسة تسوية واسترداد المبالغ المستحقة على شركات المحمول لصالح الشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٦) والتي تضمنت " ضرورة قيام الشركة المصرية للإتصالات

---

٦ - شركات المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى ،العربية لتصنيع الحسابات ،المصرية لصناعة المعدات التليفونية ،ميناتل، النيل ،الثريا ،الوطنية لتليفون المحمول ، TE GLOBE

٧ - نحو ٢٥ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ٢,٥ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATAمن خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، ٩ مليون جنيه تخص مشروع TE CAMERA والذي نفذتة شـــــــركة WE DATA لـــــتوريد وتركيب عدد ٤٠٨ كاميرا ثابتة ومتحركة والشبكة الداخلية واجهزة المراقبة الخاصة لعدد ٥١ فرع للشركة المصرية للاتصالات ، ١١١ مليون جنيه تمثل قيمة أجهزة الـ DPI (IBM) والدعم الفني الخاص بها المستحقة لصالح الشركة المصرية للاتصالات ،٣,٣ فواتير لم يتم اعتمادها من شركة AVAIA .

٨ - نحو ٢٤,٥ مليون جنيه طرف شركة نور عن عامي ٢٠١٨ /٢٠١٩ ، نحو ٢٠,٥ مليون جنيه طرف شركة فودافون ، نحو ٧ مليون جنيه طرف شركة نايل اون لاين عن عام ٢٠١٩ ، نحو ١ مليون جنيه طرف شركة يالا مصر .

بإتخاذ الإجراءات القانونية بناءٍ علي العقود الجارية المبرمة مع شركات المحمول لتحصيل المبالغ المستحقةعليهم "البالغ قيمتها نحو ٣٢٠ مليون جنيه والمسدد بمعرفة الشركة نيابة عن شركات المحمول لمصلحة الضرائب على المبيعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد)عن إيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ .

يتعين سرعة تفعيل التوصية المشار إليها مع موافاتنا بما تم إتخاذه من قبل الشركة المصرية للإتصالات بأخر مستجدات دعوى بطلان مطالبة المصلحة بالضريبة الإضافية.

١٠- عدم وجود سجلات لتأمينات العملاء (بقطاع الدولى) في ٢٠٢٠/١٢/٣١ البالغة نحو ٩٥ مليون جنيه الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحه ذلك الرصيد

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان .

١١- إستمرار وجود فروق في أرصدة كل من :

أ - تامينات العملاء بين الظاهر بميزان المراجعة وسجلات ضبط الايراد ببعض القطاعات ([9])

ب - أرصدة متأخرات العملاء بين القطاع المالي والتجاري بالعديد من قطاعات الشركة .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم فى هذا الشان.

١٢- تضمنت الارصدة المدينة رصيد حساب جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بمبلغ ٦٥ مليون جنيه تمثل قيمة تقديرية لمسحوبات الربع الرابع من الكوابل النحاسية وقد تبين من المطابقة التى تمت مع الجهاز المذكور فى ٢٠٢١/١/٢٧ ان قيمة المسحوبات الفعلية خلال تلك الفترة بلغت نحو ٦٥.٩ مليون جنيه وانه تم تقييمها دون الاخذ فى الاعتبار نسبة الزيادة فى متوسط اسعار النحاس المعلن ببورصة لندن خلال الربع الاخير من عام ٢٠٢٠بالمخالفة للتعاقد المبرم فى هذا الشان .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واجراء التصويب اللازم فى هذا الشان لما لذلك من اثار على الحسابات المختصة

١٣- تضمنت الحسابات المدينة والدائنه العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية ، منها : **نحو ٩٨ مليون جنيه** مدين ([10]) ، **نحو ٢٠٠ مليون جنيه** ، دائنة ([11]).

١٤- تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة المرحلة للشركات التابعة والشقيقة بلغ ما امكن حصره منها نحو٥.٤ مليار جنيه بعضها منذ سنوات دون سداد او تسوية.

يتعين العمل على تشكيل لجنة لبحث كافة الأرصدة الدائنة على مستوى الشركة وإتخاذ اللازم بشأنها .

ملاحظـــــــــــــــات آخـــــرى :

١- قامت الشركة المصرية بحصر قيمة المبالغ المستحقة لها لدى شركات الكهرباء بشان تسويات المحاسبة عن الاحمال للاعوام المالية من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ والتى بلغت نحو ٣٠٦.٦ مليون جنيه وفقا لما انتهى اليه الامر مع الشركات المشار اليها هذا(بخلاف فروق ضريبة الدمغة المستحقة للشركة المصرية للاتصالات الجارى حصرها وتقدير قيمتها بالتنسيق مع الادارة العامة للكهرباء).

[9] - نحو٣.٨٥ مليون جنيه بقطاع الجيزه ، ١٨٦.٢٣نحو مليون جنيه قطاع شرق القاهرة.

[10] - نحو٣٣ مليون جنيه بقطاع المشروعات ، نحو١٠ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو ٣٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ٢٥ مليون جنيه بقطاع المخازن.

[11] - نحو ١٠٠ مليون جنيه بقطاع الديوان ، نحو ١٨ مليون جنيه بقطاع الدولى ، نحو١٤ مليون جنيه بقطاع المشروعات ..

يتعين موافاتنا بالاجراءات المتخذة نحو تصويب الوضع واجراء التسويات اللازمة مع شركات الكهرباء والادارة العامة للضرائب حفاظا على حقوق الشركة قبل الغير .

٢ – ما زالت الشركة تتحمل اعباء سداد غرامة (**فرق قدرة**) لانخفاض معامل القدرة عن المعدل الواجب ورغم الاشارة لذلك بتقاريرنا السابقة الا انه لم يتم اتخاذ اى اجراء بشانها .

يتعين بحث تركيب مكثفات لرفع معامل القدرة لتجنب تلك الغرامات .

٣- لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ٤٨.٤١١ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠١ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ علما بأن المبلغ المشار اليه يتضمن نحو ٣٤.٣١ مليون جنية غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من استثمار تلك المبالغ ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣.١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيلها ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها.

ويتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإلتزامات المحتملة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن مبلغ نحو ١٨.٠٥٩مليون جنيه قيمة الحجز الموقع على الشركة بكلاً من (البنك العربي لصالح وزارة الزراعة ومحكمة شمال القاهرة وكذا بنك القاهرة وبنك أبو ظبي الأول والمصرف المتحد) لصالح جهات حكومية مختلفة.

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات.

٤- مخالفة المادة (٢٧) من الترخيص الممنوح للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣١ بشأن " إلتزام المرخص له بتقديم التقارير والبيانات التي يطلبها المرخص منه بالشكل وفي الموعد الذي يحدده المرخص ... الخ " حيث **لم يتضمن** ميزان المراجعة الخاص بنشاط شبكة المحمول في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وما قبلها العديد من بنود الحسابات التي تظهر الموقف المالي للنشاط ، ومنها قيمة الأصول الثابتة الخاصة بمحطات المحمول ومصروفات إهلاكها ، التي بلغ ما أمكن حصره من قيمة محطات وابراج المحمول المدرجة بالأصول الثابتة فى موازين القطاعات الأخرى نحو ٢.١ مليار جنيه وبلغ مجمع الاهلاك من بدايه التشغيل حتي ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٧٢٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أفقد ميزان المراجعة الغرض المعد من أجله .

نوصى بالالتزام بالترخيص المشار اليه وإجراء التصويب اللازم لإظهار الحسابات بميزان المحمول على حقيقتها .

٥- قامت الشركة المصرية للإتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطرده في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر ، حيث بلغت قيمة المكالمات غير المستغله نحو ١٨٣ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠ تم استغلال نحو ١٥٧ مليون جنيه لتخفيض دائنية اتصالات مصر من الداتا وترحيل نحو ٢٦ مليون جنيه لعام ٢٠٢١ دون موافقه شركه إتصالات مصر .

يتعين اتخاذ اللازم نحو الحصول على موافقة شركة اتصالات مصر وسرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقية التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه علي الملاحظة سابقا.

٦- عدم إلتزام الشركة بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية من متطلبات عند حساب اضمحلال وتخفيض بعض الاصول الامر الذى اثر على صحة حساب ذلك الاضمحلال والتخفيض .

يتعين الإلتزام بما ورد بنصوص معايير المحاسبة بشأن ما سبق .

٧- وجود قصور من قبل الإدارة القانونية بالشركة فيما يخص النزاع القضـــائي بالدعوى رقم (٤٠١٠) لسنة ٢٠٠٥ جلسة ٢٠١٦/٤/٣٠ بشأن أرض الطوابق بقطاع الجيزه البالغ قيمتها الدفترية نحو ٥.٢١ مليون جنيه والتي صدر بشأنها حكم إستئناف رقم (٦١٩٢) لسنة ١٣٣ ق بجـلسة ٢٠١٨/٦/٢٧ في غير صالح الشركة ، الأمر الذي قد يعرض تلك الأرض للضياع .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٨- بلغت ارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٠.٢٥٣ مليار جنيه مقابل نحو ١٦.٤٣٧ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ٣.٨١٦ مليارجنيه وكان يتعين على الشركة ان تقوم بتحصيل مستحقاتها لدى الغير والتى بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨.٣٧٨ مليار جنيه بدلا من التوسع فى القروض والتسهيلات الائتمانية و تحمل الشركة عنها فوائد مدينة تجاوزت المليار جنيه بخلاف دمغه نوعية بنحو ٣٤.٣٦مليون جنيه .

الامر الذى يتطلب من الشركة وضع الية متطورة يتم من خلالها ازالة معوقات التحصيل وتدعيم موقف السيولة بالشركة .

٩- لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات ،

يتعين موافاتنا بالمذكرات المشار اليه .

١٠- خلو محاضراجتماع كل من : (مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة من المذكرات المعروضة وخلاصة وافية للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بنصوص اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه.

١١- لم يتم الافصاح عن المعلومات البيئية التى تهم ذوى العلاقة من المستخدمين والادارة والعاملين والمجتمع وكذا الاقرارات بعدم اقتناء اصول تؤدى الى اضرار بيئية .

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الآخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مديرو العموم
نواب مدير الإدارة

محاسب / حسن سعيد يوسف — **محاسبة / شـرين محمد المغربي** — **محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز**

وكلاء الوزارة

محاسب / خالد عبد المحسن إسماعيل — **محاسب /عاطف السيد عبد السلام** — **محاسبة / نحمده ابراهيم محمد**

محاسبة / دينا عبد الحميد محمد — **محاسبة / سوزان صلاح الشناوى** — **محاسب / عبدالله عبدالعليم محمود**
(عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
- زميل جمعية الضرائب المصرية)

محاسب /عاطف صبحي حسن

القائم باعمال الوكيل الأول
مديرة الإدارة
محاسبة / فينيس خلاف ابسخيرون

تحريراً في : ٤ / ٣ /٢٠٢١